مديرية الشركات
الرقم: ١٢١
التاريخ ٢٠١٥/٥/٥
اسم الدائرة

رقم الوارد: 522
التاريخ 2015/5/5
سوق دمشق للأوراق المالية

محضر اجتماع
الهيئة العامة العادية
لبنك قطر الوطني- سورية ش.م.م.ع.
شركة مساهمة مغفلة عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.م.ع. الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء 5/أيار/2015 في قاعة أمية في فندق الشيراتون بدمشق، والتي تم نشرها في صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

الصحيفة	رقم العدد	رقم الصفحة	تاريخ العدد
الوطن	2128	6 ، 7	20/04/2015
الثورة	15748	4 ، 5	20/04/2015
الوطن	2129	4 ، 5	21/04/2015
الثورة	15749	4 ، 5	21/04/2015

وبناءً على الكتاب رقم /1736/ تاريخ 2014/4/19 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. والكتاب رقم 0309/OC/CEO/15 تاريخ 2014/4/19 الموجه إلى مصرف سورية المركزي. والكتاب رقم 15 /OG/CEO/ 0212 تاريخ 19/4/ 2014 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور هذا الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (1,105,866سهم) وتشكل ما نسبته0,74% وأسهم بالوكالة وعددها (106,812,581 سهم) وتشكل ما نسبته (71,22%) من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (107,918,447) تشكل ما نسبته 71,96 % (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيد علي صيوح مدير مديرية الشركات والسيد محمد ابراهيم مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف /1/12/682 تاريخ 2015/4/30 ، والسيدة هنادي طالو – والسيدة روبا حامد مندوبين عن مصرف سورية المركزي

صوره طبق الأصل

نسخة خاصة بالتداول لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية
مديرية الشركات

بموجب كتاب التكليف رقم/161/1411 تاريخ2015/4/29. والسيدة ميسان الطيب والآنسة شذى حمندوش مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 375/ص- أ.م تاريخ 2015/04/27.

وحضر الاجتماع السيد آرمن بدريان والسيد أحمد النوري ممثلين عن شركة حصرية ومشاركوه أرنست ويونغ- سورية مدقق حسابات الشركة.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها وحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و 182/1 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس إدارة البنك السيدة هيفاء يونس الذي قام بتسمية الدكتور وليد الاحمر والاستاذة مها شرشرة مراقبي تصويت للجلسة والمحامي رامي الحسن مدوناً لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2014 وخطة العمل للسنة المالية 2015

2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية عن عام 2014 .

3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2014 والمصادقة عليها.

4- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة .

5- عرض تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابة المهندسين.

6- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

7- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

8- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني سورية وبنك قطر الوطني.

أولاً- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 214 وخطة العمل للسنة المالية 2015.

تلت نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة هيفاء يونس تقرير المجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2014، وخطة العمل للسنة المالية 2015.

لقد نجحت إدارة البنك خلال عام 2014 في تخفيض نسبة المخاطر، كما نجح البنك بالاستمرار والعمل بشكل متميز في تقديم خدماته من خلال تعزيز العلاقات مع العملاء" أفراد ومؤسسات" بهدف تزويدهم بالخدمات المصرفية الشاملة.

لذا عمد البنك إلى تركيز البناء وتقوية الدعائم الأساسية من خلال العمل على رفع مستوى الجودة وخدمة العملاء وتحسين عمليات إدارة المخاطر بمختلف أنواعها. وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لأحكام عمليات ضبط المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها ضمن الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع المصرفي.

عمل البنك على تعزيز التطوير الإداري وتنمية الموارد البشرية من خلال عملية الهيكلة الداخلية، الوصف الوظيفي، وتوحيد المعايير. وإيماناً منه بدور الموارد البشرية قام البنك أيضاً بتأهيل وتدريب كافة الموظفين من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة التي من شأنها أن تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة أعلى وتحفيزهم على تحسين الأداء.

كما عمل البنك خلال عام 2014 على تطبيق ممارسة الحوكمة الرشيدة حسب قرارات المصرف المركزي، والتي تعتبر عاملاً أساسيا يعتمد عليه المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية كما تم العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء.

وهذا وبرغم الظروف الحالية والآثار السلبية الناشئة والمؤثرة على أوضاع المصارف المحلية إلا أن بنك قطر الوطني- سورية ينظر بكل الأمل والتفاؤل وبثقة كبيرة إلى المستقبل، مع إيمانه العميق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وتجاوز الأزمات والصعوبات ومواصلة مسيرة بناء الوطن ومؤسساته كافة. ليكمل البنك مسيرته في الانطلاق والتميز في العمل المصرفي من خلال فروعه المنتشرة والعمل على تمويل العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى إعادة الاعمار ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ومن خلال حلول مصرفية مبتكرة ترقى بجودتها إلى أعلى معايير الجودة المطبقة ضمن القطاع المصرفي السوري.

- بلغت صافي أرباح بنك قطر الوطني-سورية بعد الضريبة والمخصصات لعام 2014 مبلغاً وقدره /8,321,378,013/ ثمان مليارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعون ألف وثلاث عشر ليرة سورية مقارنة بصافي أرباح مقدارها /8,659,699,755/ ثمانية مليارات وستمائة وتسعة وخمسون مليون وستمائة وتسعة وتسعون ألف وسبعمائة وخمس وخمسون ليرة سورية لعام 2013، علماً بأن الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي قد بلغت /8,186,557,500/ ثمان مليارات ومائة وستة وثمانون مليون وخمسمائة وسبع وخمسون ألف وخمسمائة ليرة سورية لعام 2014 مقارنة مع /9,939,638,500/ تسعة مليارات وتسعمائة وتسع وثلاثون مليون وستمائة وثمان وثلاثون ألف وخمسمائة ليرة سورية لعام 2013 ، وهي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي بهدف المحافظة على مؤشرات الأمان المصرفي.
- من جهة أخرى بلغت صافي الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات والربح الناتج عن تقييم مركز القطع البنيوي لعام 2014 /33,643,801/ثلاثة وثلاثون مليون وستمائة وثلاثة وأربعون ألف وثمانمائة وواحد ليرة سورية، وقد نجمت هذه الزيادة في مستوى الأرباح شكل رئيسي نتيجة لعدم قيام البنك بأخذ مخصصات خلال العام.
- وتظهر البيانات المالية للبنك نمو في معظم بنود الميزانية وخاصة في البنود الرئيسية منها، حيث بلغ رصيد الموجودات/47,900,643,968/ سبعة وأربعون مليار وتسعمائة مليون وستمائة وثلاث وأربعون ألف وتسعمائة وثمان وستون ليرة سورية بارتفاع نسبته /35%/ خمس وثلاثون بالمائة عن رصيد عام 2013. فيما ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصل إلى/8,817,341,041/ ثمان مليارات وثمانمائة وسبعة عشر مليون وثلاثمائة وواحد وأربعون ألف وواحد وأربعون ليرة سورية بزيادة نسبتها /37%/ سبع وثلاثون بالمائة يعود جزء من هذا النمو إلى تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وأثر ذلك على تقييم الودائع بالعملات الأجنبية، وبلغ الرصيد الإجمالي لمحفظة التسهيلات الائتمانية /3,975,772,351/ ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة وسبعون مليون وسبعمائة واثنان وسبعون ألف وثلاثمائة وواحد وخمسون ليرة سورية بزيادة نسبتها /8%/ ثمان بالمائة فيما وصلت حقوق الملكية إلى /35,434,770,205/ خمسة وثلاثون مليار وأربعمائة وأربع وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعون ألف ومائتان وخمسة ليرة سورية بنسبة نمو /31/% واحد وثلاثون بالمائة
- وقد انعكست هذه النتائج ايجابياً على مؤشرات الملاءة المالية الرئيسة للبنك، إذ بلغت نسبة السيولة /263%/ مائتان وثلاث وستون بالمائة وهي تزيد عن الحد الأدنى

المطلوب من مصرف سورية المركزي البالغ /30%/ ثلاثون بالمائة وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة /84%/ أربع وثمانون بالمائة كما بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (نسبة المصاريف) إجمالي الدخل /9,6%/ تسع وست بالمائة وهو من أفضل المستويات المتحققة لدى المصارف العاملة في سورية، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية عام 2014 ما نسبته /271,21%/ مائتان وواحد سبعون بالمائة وواحد وعشرون وهي الأعلى والاهم بين جميع المصارف العاملة في سورية وبما يفوق النسب المقدرة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يعكس متانة المركز المالي للبنك وقوة قاعدته الرأسمالية رغم الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي.

لقد وضع مجلس الإدارة خطة مستقبلية طموحة لعام 2015 وتأتي استكمالاً لما بدأه مجلس الإدارة منذ العام 2014،

تم إعداد أهداف البنك لعام 2015 من خلال تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وفرص النمو المتوقعة في القطاع المصرفي والمركز التنافسي حيث تضمنت الأهداف لعام 2015المحاور الرئيسية التالية:

المحور المالي:

- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز المتانة الائتمانية للبنك.
- معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل وتخفيض نسبة الديون غير العاملة.
- المحافظة على حصة البنك من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري.
- زيادة الإيرادات من غير الفوائد وتحسين نشاط البنك وحصته السوقية من التسهيلات غير المباشرة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في البنك وزيادة الإيرادات.

محور العملاء والسوق:

- رفع درجة رضا العميل من خلال تحسين مستوى الخدمة وتعميق أواصر العلاقات معهم ودراسة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.
- دراسة جدوى طر ح منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وبما يتناسب مع الظروف المحيطة.

محور العمليات:

- تعزيز الدور الرقابي للإدارات المعنية للتخفيض من أثر المخاطر التشغيلية.
- دعم وتعزيز شبكة فروع البنك المحلية وأجهزة الصراف الآلي.

محور الموارد البشرية:

- رفع درجة رضا الموظفين وولائهم للبنك وتحسين إنتاجيتهم من خلال توفير بيئة عمل محفزة وجاذبة.
- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل التواصل بين مختلف الإدارات ومراكز العمل في البنك والسرعة والمرونة في التجاوب لتنفيذ وإنجاز الأعمال المطلوبة.

ناقش أعضاء الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة، حيث استفسر عدد من المساهمين عن بعض النقاط الواردة في التقرير وقام رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بالإجابة على تلك الاستفسارات،

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة.

ثانياً – سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانياتها وعن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2014.

تقدمت شركة حصرية ومشاركوه وآرنست أند يونغ– سورية بتقريرها حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 2014/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت ربحاً صافياً وقدره /8,321,378,013/ ثمان مليارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعون ألف وثلاث عشر ليرة سورية، وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى أن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة تظهر بعدالة مركزها المالي وإلى توافق الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة.

بين أحد المساهمين عدم إرفاق صورة عن شهادة المحاسب القانوني مع التقرير السنوي الموزع على المساهمين حيث تم تصوير الشهادة وتوزيعها على المساهمين..

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً – مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2014 والمصادقة عليها.

ناقش أعضاء الهيئة العامة الميزانية الختامية بجانبيها الموجودات والمطاليب، وحسابات الأرباح والخسائر، حيث أشارت الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للبنك للسنة المالية 2014 قد أظهرت ربحاً صافياً وقدره /8,321,378,013/ ثمان مليارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعون ألف وثلاث عشر ليرة سورية.

تم إقرار بدلات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2014 والبالغة /17.378.900 /ل.س سبعة عشر مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون ألف وتسعمائة ليرة سورية، كما تم إقرار تشكيل الاحتياطي الخاص والاحتياطي القانوني وتدويرهما مع الاحتياطي العام لمخاطر التمويل إلى العام 2015.

تم طرح عدد من الأسئلة حول موضوع الميزانية والحسابات الختامية وتم التوضيح والرد عليها من قبل رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي الذين بينوا بأن التعويضات وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حسب ما هي واردة في البيانات المالية للبنك أقل من غير مصارف فنحن نقوم بضغط النفقات بشكل كبير على كافة المستويات .

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

سأل أحد المساهمين عن دور الشريك الاستراتيجي وعلاقته مع البنك، أفادت رئيس الجلسة بأن الارقام المالية تبين بوضوح دور الشريك الاستراتيجي الهام في البنك . كما بين السيد وليد عبد النور بأن الاجتماعات كانت دائمة ومستمرة وبحضور الشريك الاستراتيجي سواء لمجلس الادارة أو اللجان، وبين بأن من أهم مظاهر وجود الشريك الاستراتيجي هو الاتفاقية الموقعة مع بنك قطر الوطني سيتم تجديدها بشروط أفضل ومساعدات أكثر وبدون أتعاب أو مقابل وبموافقة مصرف سورية المركزي.

كما أوضح الرئيس التنفيذي عن موضوع المحفظة المالية وبين بأن المخاطر في البنك نوعين: مخاطر تشغيلية مدروسة ومخاطر ائتمانية. في المخاطر التشغيلية المدروسة نحن معرضين نتجية الظروف الحالية لمخاطر كثيرة من سرقات وغيرها. من ناحيتنا لدينا بوالص تأمين عالمية تغطي كل أنواع المخاطر، وكوننا لم نتعرض لاي مخاطر فلم نستعمل أي من البوالص .

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية فلدينا عشرة عملاء متعثرين خلال الربع الاول من عام 2015 وعملنا بمجهود كبير على حل مشكلتين مع مدينين متعثرين لتخفيض الديون بمبالغ كبيرة سوف تنعكس في نهاية عام 2015 هذا الموضوع ومتابعته يأخذ الحد الاكبر من جهودنا وعملنا.

بالنسبة لسؤال أحد المساهمين عن الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للبنك، أفاد الرئيس التنفذي بالنسبة لموضوع الاسهم وسوق الاسهم في سورية فإن الاسواق المالية تتأثر بالوضع الاقتصادي ومن خلال المؤشر العام لسوق الاوراق المالية نلحظ انخفاض كبير في المؤشر العام للسوق .

أجاب الرئيس التنفيذي عن سؤال أحد المساهمين عن تفاوت مبالغ تعويض نهاية الخدمة بأنها ناتجة عن عقود استشارية مع بعض الاستشاريين في البنك الغير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية الذين تركوا العمل خلال 2014 لم يبق لدينا أي عقود استشارية حالياً فقط عقود توظيف تخضع لقانون العمل والتأمينات الاجتماعية.
طلب أحد المساهيمن توضيح الفرق بين المستشار والمدير في اتفاقية التعاون الموقع مع بنك قطر الوطني الدوحة فأجاب الرئيس التنفيذي بأن المستشار هو بنك قطر الوطني الدوحة والمديرين هم الاشخاص الذين يعينهم بنك قطر الوطني الدوحة لمساعدة بنك قطر الوطني– سورية في عمل البنك في سورية.
سأل أحد المساهمين عن الفرق في قيمة الاتعاب الادارية في عام 2014 بالمقارنة مع باقي السنوات السابقة أوضح المدير المالي بأن الفرق ناتج عن انتهاء العمل بالاتفاقية التعاون وفرق سعر الصرف.
استفسر أحد المساهمين عن تفاصيل أتعاب الخبراء والاستشاريين وتمت الاشارة إلى أنها تتألف من أتعاب مدققي الحسابات والمستشارين الضريبين وعقود استشارية أخرى.

رابعاً – إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة .

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي والمدير العام وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، وممثلي البنك للسنة المالية 2014.

خامساً- عرض تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابة المهندسين.

عرض السيد رئيس الجلسة تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابة المهندسين:

- السيدة سحر نصوير عضو مجلس إدارة ممثل عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدلاً من السيد خلف العبدالله في عضوية مجلس الإدارة وتكون مدة ولايتها بإكمال ما تبقى من عضوية العضو المستقيل.
- السيد غياث قطيني عضو مجلس إدارة ممثل عن خزينة تقاعد المهندسين بدلاً من السيد ياسين الزيداني في عضوية مجس الادارة وتكون مدة ولايته بإكمال ما تبقى من عضوية العضو المستقيل.

وأوضح مندوب مصرف سورية المركزي ضرورة التنويه للمساهمين عن استكمال اجراءات إبداء رأي مصرف سورية المركزي على المرشحين للحصول على الموافقة على التعيين.

سادساً- انتخاب مدقق الحسابات وتفويض مجلس الإدارة وتحديد تعويضاتهم:

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، طرح رئيس الهيئة العامة موضوع انتخاب شركة حصرية ومشاركوه –أرنست أند يونغ سورية مدقق حسابات للشركة للسنة المالية 2015.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة حضرية ومشاركوه- أرنست ويونغ سورية مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2015 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه وتحديد تعويضاته.

سابعاً- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

بعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الترخيص لكل من السيد يوسف النعمة وخزانة تقاعد المهندسين من أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة لعمل الشركة بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

ثامناً- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني سورية وبنك قطر الوطني.

عرض السيد رئيس الهيئة العامة إلى كتاب مصرف سورية المركزي رقم 161/1411 تاريخ 2015/4/29 الذي تضمن أن يكون عرض عقد الإدارة على الهيئة العامة بشكل تفصيلي حيث يكون التصويت على نفقات العقد والخدمات موضوع العقد بشكل مستقل،

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن بنك قطر الوطني عقد اتفاقية الخدمات فيما بينه وبين بنك قطر الوطني سورية لعام 2014.

عرض السيد رئيس الهيئة العامة للخدمات موضوع العقد، سواء تلك التي قدمها بنك قطر الوطني ش.م.ق أو تلك التي سوف يقدمها لبنك قطر الوطني- سورية ومدى الاستفادة منها وهي على الشكل الآتي:

أ- مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.

ب-تقديم التقارير المالية والإدارية داخلياً وخارجياً وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك حصرياً بتزويدها للمستشار.

ت-خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمستشار سنوياً على الأقل.

ث-تقديم المشورة عند رسم السياسيات والأنظمة الداخلية والقرارات.

ج-تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالإئتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس الإدارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة في سورية.

ح- الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

خ- يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة للاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك للممارسة الإدارية الجيدة ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

د- المساعدة في تقديم أية استشارات أو خدمات أخرى يطلبها الفريق الأول من الفريق الثاني، على ألا تخالف القوانين السورية وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أوضح السيد الرئيس التنفيذي أن اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بدون أتعاب للشريك للاستراتيجي

طلب مندوب مصرف السورية المركزي من رئيس الهيئة العامة توضيح بأن النفقات المذكورة في الاتفاقية هي ليست فقط أتعاب الشريك الاستراتيجي بل يوجد نفقات أخرى يسددها بنك قطر الوطني-سورية .

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الخدمات موضوع العقد.

ثم عرض السيد رئيس الجلسة إلى موضوع تجديد اتفاقية التعاون بمجملها،

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني سورية ش.م.م.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق لـ 2015/5/5.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

مدون الجلسة

رئيس الهيئة العامة العادية

صورة طبق الأصل

٥ آيار ٢٠١٥